الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

8 **رجب** 1438 –5 **إبريل** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4
حقوق الإنسان في العالم	14

فقيه وحقوقي لـعكاظ: الجهات المعنية مطالبة بالتدخل

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 8 رجب 1438هـ - 5 مارس 2017م
http://okaz.com.sa/article/1537911

عبدالله الداني (جدة)

استنكر أستاذ الفقه المشارك بكلية الشريعة بجامعة أم القرى عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور محمد السهلي، استغلال المعالجين بالكي للمرضى بزعم شفائهم من الأمراض. وقال لـ«عكاظ»: ورد في الحديث أن الشفاء في ثلاثة أمور ومنها (لذعة نار أو كية نار) لكنه نص في موضع آخر على اشتراط موافقة هذه اللذعة للداء، متسائلا «من الذي يشخص توافق اللذعة لهذا الداء؟». وأضاف: «العلاج بالكي جائز وإن كان النبي قال أنهى أمتي عن الكي كونه نوعا من التعذيب ولا يعذب بالنار إلا رب النار، لذلك أجمع العلماء على أن تركه أولى، وحتى لو افترضنا جوازه فينبغي أن لا يستغل الناس بهذا العلاج». واستغرب السهلي قيمة كية النار ب500 ريال وهي لا تكلف سوى مبلغ زهيد. ودعا السهلي الجهات المختصة إلى الجلوس مع هؤلاء المعالجين وإقرارهم على صوابهم ومنعهم من ممارساتهم الخاطئة، مضيفا «علمنا أن كثيرا ممن سلكوا هذه المناهج من الرقاة والطب الشرعي اعترفوا، بعد توبتهم، بأنهم كانوا يستغلون الناس». وأضاف «جلست مع عدد كثير من هؤلاء ممن كانوا يعالجون بالرقية وغيرها مما جاء في السنة، إلا أن الاستغلال والمبالغات كانت موجودة.»

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العمل» تطرح مسودة مشروع «نظام حقوق كبار السن» في بوابة «معاً»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 رجب 1438هـ - 5 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21129494

الرياض - الحياة

دعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المهتمين وذوي الخبرة في الشأن الاجتماعي إلى مشاركتها في تحسين مشروع نظام حقوق كبار السن، إذ طرحت الوزارة مسودة مشروع النظام على بوابة المشاركة المجتمعية «شاركنا القرار»، من أجل إتاحته للمهتمين لإبداء ملاحظاتهم وآرائهم حول المشروع، قبل 21 من شهر رجب الجاري.

وأوضح وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور نايف الصبحي، في بيان صحافي أمس، أن مشروع النظام المقترح يتكون من 18 مادة، ويهدف إلى تعزيز مكانة كبار السن، والحفاظ على أمنهم وسلامتهم، وحماية حقوقهم والحفاظ عليها، ورعايتهم رعاية أسرية ومجتمعية، وكذلك إشراك الجهات الحكومية، والقطاع الخاص والأهلي في تقديم البرامج والخدمات لهم.

وأشار الصبحي إلى أن النظام يُعرف كبار السن المستفيدين من النظام، بأنه كل شخص ذكر أو أنثى بلغ سن الستين من عمره، أو ظهرت عليه علامات الشيخوخة المبكرة، مضيفاً أن النظام يمنح كبير السن كامل استقلاليته، والحق في التصرف في نفسه وماله ومن يعول، كما أن له اختيار جهة الرعاية التي تقوم برعايته في حال تعذر عليه الاستقلال بنفسه، ولا تحق معاملته بعكس ذلك إلا بأمر من المحكمة المختصة.

وبيّن وكيل الوزارة أن النظام أكد أن الأسرة هي جهة الرعاية الأولى لكبير السن في حال عجزه عن القيام بشؤونه، وفي حال عجز الأسرة تقوم الجهات المختصة بالرعاية بإيوائه.

وأشار إلى أن مشروع النظام حدد مهمات وصلاحيات مجلس شؤون الأسرة، والسياسات والتعليمات الموكلة للمجلس لإصدارها، وكذلك الأحكام العامة حول الخدمات والتسهيلات التي يستفيد منها كبار السن .وأكد حرص الوزارة على الاستماع لكل الآراء التي من شأنها تحسين مشروع النظام، داعياً إلى الاطلاع على مسودته عبر بوابة المشاركة المجتمعية »شاركنا القرار.«

حروق "فتاة سكاكا" تستفز سعوديين:إيقاف العنف بعقوبات صارمة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 رجب 1438هـ - 5 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21129495

الرياض - الحياة

اكتسحت مواقع التواصل الاجتماعي منذ أول من أمس (الإثنين) صورٌ لفتاة، قيل إنها من محافظة سكاكا، تعرضت لضرب مبرح وتعذيب بـ«وحشية» من زوجها، ما أثار سخطاً واستهجاناً بين مغردين سعوديين، جلهم من النساء . وأظهرت الصور كدمات وحروق على وجه الفتاة ويديها، رافقها وسمٌ بعنوان »معنفة سكاكا» تفاعل من خلاله المغردون مع الحادث. وأدى التداول الواسع للوسم إلى إعلان الناطق الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل، عبر تغريدة أطلقها أمس في حسابه على «تويتر»، توصل فرق الحماية الاجتماعية في الجوف إلى الحالة، واتخاذ الإجراءات النظامية في حق المعنف.

وجاء في تغريدة أبا الخيل: «تم التوصل للحالة من فريق الحماية الاجتماعية في الجوف، وسيتم اتخاذ الإجراءات النظامية في حق المعنف وفق نظام الحماية من الإيذاء». وأجمع المتفاعلون مع الحادث على استهجانها، ومطالبة الجهات المعنية بإنزال «أشد العقوبات» في حق الزوج، وعدم الاكتفاء بالإعلان عن التوصل إلى الفاعل، في مثل هذا النوع من الحوادث. وعلق «الساقي» على تغريدة أبا الخيل قائلاً: «نريد النتائج يا أبا الخيل، اشغلتنا كل يوم تواصلنا، نريد شيئاً رادعاً ومتابعة الحالة إلى متى هذه الفوضى.«

ووافقته »فيروز» الرأي بتعليق جاء فيه: «نموت في صياغة الجمل وحفظناها، ولكن أين هي من الواقع، لا دليل. نريد دروس وعبر لأمثاله من المجرمين». ولم تخف »ضبآبية» عدم تفاؤلها بنيل الزوج «عقاباً عادلاً» بقولها: «ماذا ستصنعون له، تسجنونه مثل ما سجنها، تضربونه مثلما ضربها وشوه جسمها، تدفعونه تعويضاً؟ .. يوقع تعهد ويطلع ليكمل إجرامه.«

كذلك كتبت «ريف الأرواح»: «مللنا من هذا الكلام وآخر شيء تلقونها (المُعنفة) في دار الرعاية وتتركون المجرم حراً طليقاً أو تتجاهلونها حتى تنتحر.. لما لا يتم إيجاد عقوبات واضحة ضد المعنّف؟». وألقى البعض باللوم على الأنظمة المتبعة في مثل هذه القضايا، وطالبوا بسن قوانين «صارمة» لحماية المرأة من العنف الأسري ومعاقبة مرتكبيه، وغردت «إيمان»: «وجود العنف شيء طبيعي في المجتمعات إن قل أو كثر، ولكن لدينا فقط لا توجد قوانين ومؤسسات تحمي من يتعرض للعنف إلا إذا كان ذكراً». فيما غردت «مرام»: «يقول البعض إننا لا نعرف حقيقة المشاكل التي تواجهها النساء، أنظر للأنظمة وأساليب تطبيقها لتعرف حجم المعاناة»، وكتبت أخرى: «تويتر هو المنبر الوحيد لأي مظلوم ليوصل في ظل غياب قوانين واضحة.«

وأسفت «أنوار» لتكرار هذا النوع من الحوادث بقولها: «حسبي الله ونعم الوكيل، قضايا المعنفات أصبحت تتصدر الترند». وعلل عبدالله آل معيوف انتشار ظاهرة التعنيف بـ«بضعف الأنظمة الرادعة وعدم استقلال المرأة المادي وسلطة الولي المطلقة في التزويج ونظرة المجتمع للمرأة». وأظهر إحصاء استمرار تعرض عدد كبير من النساء السعوديات إلى العنف، على رغم دخول «نظام العنف الأسري» في العام 2014 حيز التطبيق في المحاكم السعودية، ويظهر إحصاء متفرق شيوع العنف ضد النساء، إذ ذكر تعرض حوامل للضرب، وأظهر أن 37 في المئة من الأزواج يقمعون زوجاتهم وأبناءهم، إضافة إلى حرمان المرأة من رؤية أهلها أو هجرها.

انتشار العنف في المملكة

وخصصت سعودية رسالتها البحثية في الماجستير لمعالجة العنف الأسري في المجتمع السعودي، وبعد حصولها على الدرجة العلمية، طبعتها ووزعتها إهداءً للمجتمع السعودي، بهدف «القضاء على ظاهرة العنف الأسري، من خلال رفعه على شبكة الإنترنت لتستفيد منه شريحة كبيرة من الناس» بحسب قولها.

وكشفت الباحثة مشاعل البكري في حديث إلى «الحياة»، أن إحصاء لدراسات اجتماعية، قدمه باحثون في أحد المراكز السعودية، ذكر أن قمع الأبناء أو الزوجة، وعدم تركهم يعبرون عن مشكلاتهم بحرية منتشر كأحد أشكال العنف النفسي بنسبة 37 في المئة، وأن 33 في المئة يرون أن حرمان الزوجة من رؤية الأقارب أو زيارتهم منتشر كذلك، وذهبوا إلى أن عدم الحديث مع بعض الأفراد بهدف هجره منتشر كأحد أنواع العنف النفسي بـ31 في المئة، مشيرة إلى أنواع العنف النفسي، ومنها العنف ضد الأطفال ومن مظاهره تحقير الطفل. وتطرقت الباحثة إلى العنف من الناحية الشرعية، وسبل العلاج التي تتمثل في «غرس الإيمان في النفوس، والتربية الخلقية، ونشر الوعي بالحقوق والواجبات الشرعية، وسن الأنظمة الرادعة لممارسة العنف وتيسير آلياتها.

وقالت البكري: «إن العنف النفسي يمثل الانفعالات، التي تتمثل في سلوك غير مقبول، يؤثر في نفسية الضحية، التي يمكن أن تحدث في هدوء ومن دون ضجة، مثل: كره الزوج لزوجته أو العزلة أو حبس الحرية، ومنع الطرف الآخر من إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين تعسفاً أو التواصل مع الأسرة الممتدة، والطرد من المنزل أو الإرغام على القيام بفعل ضد رغبة الفرد أو الحرمان من الحاجات الضرورية»، موضحةً أن ذلك يحدث للكبار وللمراهقين وللنساء، إذ يؤدي إلى حدوث آثار مدمرة في المستقبل القريب والبعيد.

وبدأت السعودية منذ عامين حملة ضد ظاهرة العنف المنزلي بعنوان «وما خفي كان أعظم»، وأشرفت عليها مؤسسة الملك خالد، وهي مؤسسة خيرية رسمية، أظهرت في إعلاناتها تجمع نساء يرتدين النقاب أمام كاميرا لإظهار أعينهن المصابة، مع جملة مكتوبة نصها: «هنالك شيء لا يمكن تغطيته.«

نظام العنف الأسري

في العام 2014، دخل «نظام العنف الأسري» حيز التطبيق في المحاكم السعودية، إثر دراسة مسودة المشروع، ووضع صيغتها النهائية، ثم إعلان إقراره وإخراجه في صيغته النهائية. ويظهر إحصاء متفرق شيوع العنف ضد النساء، ومنه تعرض حوامل للضرب مع عواقب الولادة المبكرة أو الإجهاض، وأفاد أن معظم المتعرضات للعنف الجسدي في المدينة المنورة أصبن إصابات خطرة بنسبة 63 في المئة، استدعت التدخل الطبي.

وأظهرت دراسة على ألفي سيدة في الأحساء أن نسبة المتعرضات للعنف من أفراد الأسرة 11 في المئة، أو امرأة واحدة من بين كل عشر نساء، وكان الزوج الأكثر تعنيفاً.

36 في المئة من النساء يقبلن بممارسة العنف عليهن

استطلعت الباحثة نورة المساعد في دراسة لها مدى تقبل الرجال والنساء في السعودية لاستخدام العنف ضد النساء، وذكر فيها 53 في المئة من الرجال استعدادهم لاستخدامه في حال «عدم إتباعهن التصرفات المقبولة»، وذكر 32 في المئة منهم أنهم استخدموا العنف بالفعل ضد زوجاتهم، بسبب «سوء تصرفاتهن»، فيما أكدت 36 في المئة من النساء في الدراسة قبولهن ممارسة العنف ضدهن في حال سوء تصرفهن.

إلى ذلك، قالت الاختصاصية الاجتماعية أماني العجلان، إن العنف أصبح ظاهرة حالياً، ولم يعد سلوكاً عدوانياً يمارس كما كان في السابق، مشيرة إلى أن العنف النفسي «على رأس القائمة.«

واتهمت بعض «الحملات» بأنها سبب لـ«إماعة» المشكلة والاقتصار على إظهار الجوانب السلبية التي جعلت من القضية شيئاً تافهاً وغير مجدٍ. وأكدت بأن القوانين الحالية تحد من السلطة في حال تم تطبيقها بشكل فعلي من دون تعطيل من الجهات التنفيذية أو القضائية، واصفةً التعطيل الموجود بأنه «أسهم في عدم وضوح الأضرار المترتبة على قصور القوانين.«

«التعليم» تشترط موافقة «التربية الخاصة» لقبول ذوي الاحتياجات في المدارس الأهلية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 رجب 1438هـ - 5 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/21128518

الدمام – رحمة ذياب

اشترطت وزارة التعليم الحصول على موافقة من إدارة التربية الخاصة التابعة لإدارات التعليم قبل تسجيل حالات ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس الأهلية، التي تشمل برامج تربية خاصة. وكشفت إدارات تعليم لـ«الحياة» عن رصد حالات من ذوي الاحتياجات الخاصة تم تسجيلهم في مدارس أهلية تشمل برامج تربية خاصة، بعضهم غير مطابق لهذه البرامج، ما دفع الوزارة إلى اشتراط تسجيل الحالات فيها من طريق أقسام التربية الخاصة .وشددت إدارات تربية خاصة، على أهمية إشعار المكتب وإلا «ستسجل مخالفات»، مؤكدة أهمية الحصول على موافقة التسجيل للطالب، وأيضاً إبلاغ وتكليف المشرفات المختصات في أقسام التربية الخاصة. وكانت مديرات ومالكات مدارس أهلية تقدمن بطلبات لمعرفة المعايير الخاصة لقبول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، وكيفية تفعيل أقسام أو صفوف داخل مدارس معينة، بعد الرفض الذي كان يعاني منه أولياء الأمور في تسجيل أبنائهم الذين يعانون حالات بسيطة، ومنها فرط الحركة وتشتت الانتباه، بحسب مديرات مدارس.

وعلى الصعيد ذاته، بدأت إدارة التعليم في المنطقة الشرقية، بحصر حالات التقييم والتشخيص المعتمدة في مركز ووحدات التشخيص في المنطقة، لزيادة فعاليتها واستفادة أكبر عدد من الطلبة منها، وتصنيف الطلبة شهرياً لمن يعانين من »بطء التعليم، أو عوق فكري، أو توحد، أو مشكلات سمعية، أو صعوبات تعلم، أو فرط حركة، أو اضطرابات نطق، مؤكدة ضرورة معرفة عدد الحالات خلال الفصل الدراسي والمدارس التي تم توزيعهم بها». يُذكر أن وزارة التعليم أطلقت قبل حوالى شهرين مسارات للتربية الخاصة، وتحديد مستشارين للزيارات الميدانية، تعتمد مهامهم على القيام بعملية المساعدة في عملية القياس والتشخيص للطلبة المحولين لمراكز خدمات التربية الخاصة ومتابعة وإعداد وتنفيذ الخطط التربوية اليومية والفصلية وتحديد مفهومها وأسلوب تنفيذها للطلبة في برامج التربية الخاصة. وأكدت الوزارة ضرورة التنسيق مع المشرف التربوي في متابعة توصياته وزياراته للمعلمين ذات العلاقة بالطلبة مع العمل على تصميم الدروس النموذجية والزيارات المتبادلة بين المعلمين وإعداد ورش العمل، والتعرف على المشكلات والعقبات التي تواجه الطلبة في برنامج التربية الخاصة، ومساعدة المعلمين في إيجاد حلول مناسبة، وتنظيم اجتماعات بغرض تطوير المناهج وطرق التدريس والاستراتيجيات التعليمية.

وتتضمن مهمات المستشارين أيضاً متابعة أحوال الطلبة المحولين إلى التعليم العام من المدارس الأهلية، والتأكد من مواصلتهم الدراسة واستيفاء فترة الملاحظة وتذليل العقبات التي تعترض سير دراستهم، وتفعيل جميع المناسبات والأسابيع التوعوية.

حقوق الإنسان والهيئات الرقابية توصي بدمج هيئة الرقابة وديوان المراقبة وربطها مباشرة بالملك

الشورى: تطوير نظم تأديب الوزراء والقضاة وأساتذة الجامعات وموظفي المرتبة الممتازة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 رجب 1438هـ - 5 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1583079

لرياض - عبدالسلام البلوي

طالبت لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بدمج هيئة الرقابة والتحقيق وديوان المراقبة العامة في جهاز واحد يرتبط بالملك مباشرةً ويختص بالرقابة الشاملة بشقيها المالي والإداري، كما دعت اللجنة إلى تطوير نظم تأديب موظفي الدولة من وزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة وقضاة وأساتذة الجامعات وموظفي الخدمة المدنية، بما يسمح بإحكام الرقابة الإدارية وتحسين الأداء، وأوصت اللجنة هيئة الرقابة والتحقيق بالتوقف عن أعمال الرقابة على المنشآت والخدمات الغذائية ـ الإعاشة المطهية ـ في السجون، وإسنادها إلى وزارتي الشؤون البلدية والقروية والصحة حسب الاختصاص.

جاء ذلك في تقرير -حصلت عليه "الرياض"- للجنة الشورى المتخصصة بدراسة أداء هيئة الرقابة والتحقيق أدرجته الأمانة العامة للمناقشة يوم الأربعاء المقبل، وأكدت حقوق الإنسان أنها أجرت دراسة متأنية لاختصاصات الهيئات الرقابية والوقوف على الازدواجية والتكرار في المهام التي تؤديها هذه الجهات بالإضافة إلى التكاليف المالية لتشغيل هذه الأجهزة والتي باتت -حسب تقرير اللجنة- تشكل عبئاً مالياً على الدولة وهدراً واضحاً للموارد بما يناقض أهداف إنشائها المتمثلة في حفظ المال العام وكفاءة الإنفاق، ورأت اللجنة ضرورة التوصية بتوحيد مهام الرقابة الخارجية لهيئة الرقابة والتحقيق وديوان المراقبة العامة في جهاز رقابي واحد مرجعه الملك بما يتواكب مع مستجدات التقنية وتطورات المهنة ومعاييرها وأفضل الممارسات الدولية وفصل عملية الرقابة عن التحقيق لضمان العدالة وحفظ حقوق الأطراف.

وأوضح تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية تقادم نظم تأديب موظفي الدولة ومحاكمتهم بشكل كبير، وأصبحت لا تفي بمتطلبات الرقابة الإدارية وضمان حسن وجود الأداء، كما أنها لم تعد تفي بمتطلبات الردع للمعنين بها عن ارتكاب المخالفات الإدارية والجرائم المتصلة بالوظائف العامة، ورأت اللجنة أن مراقبة هيئة الرقابة والتحقيق للمنشآت والخدمات الغذائية في سجون المملكة لا يدخل في صميم عملها ويصرفها عن عملها الرئيس كما لا ترقي رقابة الهيئة بمستوى تلك الخدمات لعدم تخصصها وعدم توافر الإمكانات الفنية اللازمة لديها، كما أن هذه المهمة جاءت بناء على قرار وزير الداخلية في 24 جمادى الأول عام 1398 واستمرت به الهيئة حتى الآن رغم زوال مسببات تكليفها بعد قيام أجهزة متخصصة وذات إمكانات عالية في وزارتي الشؤون البلدية والصحة إضافة إلى هيئة الغذاء والدواء.

تخصيص كاونترات لحملة وطن بلا مخالف بمطار المدينة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 رجب 1438هـ - 5 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1583101

المدينة المنورة - خالد الزايدي
خصصت جوازات منطقة المدينة المنورة كاونترات وقوى بشرية للحملة الوطنية الشاملة لتعقب وضبط مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود «وطن بلا مخالف» في مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي.
وذكرت المديرية العامة أنها أنهت مؤخرا إجراءات مغادرة الركاب المستفيدين من الحملة، وبدأ بعض المخالفين فعلا بمغادرة المملكة، مستفيدين من المميزات التي تمنحها للمخالفين حال مغادرتهم خلال 90 يوماً بإعفائهم مما يترتب عليه من عقوبات.

وزير العدل يثمّن موافقة مجلس الوزراء على إجراءات سرعة البت بـ"المساهمات العقارية"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 رجب 1438هـ - 5 إبريل 2017م
http://www.alriyadh.com/1583120

الرياض - مبارك العكاش
ثمّن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني موافقة مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، يحفظه الله، على تعديل الفقرة (1) من قرار مجلس الوزراء رقم **(274)** وتاريخ 15 / 9 / 1432هـ.
وأصبحت الفقرة التي وافق المجلس على تعديلها بالنص الآتي: "يُفرغ المجلس الأعلى للقضاء قضاة في المحاكم العامة ومحاكم الاستئناف ومحاكم التنفيذ أو بعضها بحسب الحاجة، ويكلفهم -عند الاقتضاء- بالعمل خارج وقت الدوام الرسمي، من أجل سرعة البت في القضايا المتعلقة بالمساهمات العقارية، ويتخذ المجلس الأعلى للقضاء -بعد التنسيق مع وزير التجارة والاستثمار رئيس لجنة المساهمات العقارية- ما يلزم حيال ذلك". وأشار الدكتور وليد الصمعاني إلى أن قرار المجلس الموقر يعزز الأداء ويتوازى مع مبدأ العدالة الناجزة، ويدعم جهود لجنة المساهمات العقارية المشكّلة مطلع رجب من عام ١٤٣٧هـ.
وأكد الصمعاني جاهزية قضاة المحاكم العامة والاستئناف والتنفيذ، لتطبيق قرار مجلس الوزراء الهادف لتسريع البت في القضايا المتعلقة بالمساهمات العقارية. يذكر أن دائرة المساهمات العقارية بالمحكمة العامة في الرياض قد أعادت منذ بداية عملها في 3 رجب 1437هـ حتى منتصف شهر ربيع الآخر المنصرم، أراضٍ تقدر قيمتها السوقية بأكثر من 12 مليار ريال، إضافة إلى إعادة حقوق **30** ألف مساهم.

"الجوازات": سجل الأسرة وثيقة لا تمكّن حاملها من السفر خارج المملكة

طالبت باتباع الطرق الصحيحة للحصول على الجواز السعودي

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 8 رجب 1438هـ - 5 إبريل 2017م
https://sabq.org

أكدت المديرية العامة للجوازات أن سجل الأسرة وثيقة لا تمكّن حاملها من السفر إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

ويأتي هذا تأكيداً للمواطنين والمواطنات باتباع الطرق الصحيحة للحصول على الجواز السعودي لكل شخص.

أعيدوا الطفولة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 رجب 1438هـ - 5 إبريل 2017م
http://www.alhayat.com/Opinion/taghreed-altassan/21127069

تغريد الطاسان

مما لا شك فيه أن التربية وظيفة أسرية الزامية حتمية خاصة، واستثمار مجتمعي عام، لذا هي من أهم ما يجب أن نركز عليه ليكون مشروع بناء ثقافياً حضارياً أخلاقياً وإنتاجياً يرتقي بالشعوب وأوطانها.
ولأن التربية ككل شيء في الحياة قابلة للتغير والتبدل عبر الأزمان، فإن المتخصص المتابع لعوامل التغير فيها يجد أن الأسر الآن واقعة في حيرة بين اتباع مدرسة التربية الكلاسيكية القديمة التي اعتمدت على هيبة المؤسسة التربوية التي اتخذت من الصرامة منهجاً معتمداً في تربية الأبناء، لتخرج جيلاً قادماً مؤهلاً لتحمل المسؤولية، ذا فعالية إنتاجية نافعة يستطيع الاعتماد على نفسه ويستطيع من حوله ومجتمعه الاعتماد عليه، وتستطيع أسرته في كبرها عندما يضعفها الزمن أن تراهن على قوته، وعلى قيمة البر العليا التي تربى عليها ليكون سندها ومعينها بعد الله.
وبين المدرسة التربوية الحديثة التي تنادي بنسف كل المبادئ التربوية التقليدية بانضباطيتها وصرامتها، فنادت بمصادقة الأبناء وإزالة حاجز الهيبة الأسرية واستبدال طريقة الثواب والعقاب بأساليب أكثر «عصرنة»، مع منح الأبناء حقوقاً كثيرة كانت من المحرمات في فصول المدرسة الكلاسيكية القديمة.
من هذا المنطلق انتقد العالم الأوربي الشهير مشائيل فينترهوف معاملة الوالدين لأطفالهم، كما لو كانوا أشخاصاً ناضجين، بزعم إعطائهم الحرية لتنمية ذاتهم من دون أي قيود خارجية، واكتفاء الوالدين بدور الرفيق والصديق، بدلاً من المرشد والمربي.

وقال إن النضج النفسي والاجتماعي للطفل لا يتحقق إلا من خلال وجود علاقة وارتباط قويين بالوالدين، يتعلم من خلالها الطفل الكثير، وتجعله يتمتع بالتوازن النفسي، وترشده إلى الطريق الصحيح، وهي عملية نفسية لا تتحقق من خلال الفهم بل من خلال المعايشة.

لكن المشكلة أن الكثير من الأهل يعتقدون أن الأفضل أن يعاملوا أطفالهم باعتبارهم شركاء مساوين لهم، وأن رأيهم يجب أن يكون نابعاً منهم وله وزن رأي الوالدين نفسه، وهو الأمر الذي يطالب الطفل بما يفوق قدراته، لأنه يفتقد الخبرة الحياتية، ولا يستند إلى ركائز معينة، يبني عليها القرار الذي ينتظره منه الوالدان.

ويرى أن من أسباب هذا التحول في التربية هو شيوع المعرفة من خلال الإنترنت، وبالتالي يعتقد الأهل ويعتقد الأطفال والشباب أنهم متساوون في المعرفة، وأنهم يستطيعون الحصول على القدر نفسه من المعلومات من خلال البحث في الإنترنت.

كما أن فيضان الأخبار الذي يحيط بالإنسان حالياً يجعله عاجزاً عن التعامل معها، الأمر الذي يتسبب في الاضطراب النفسي، والشعور بعدم القدرة على القيام بأي شيء، فيميل الوالدان إلى أن يضعا للطفل بدائل وخيارات عدة، ليختار منها ما يشاء، بدلاً من أن يقوما هما بعملية الاختيار، وحتى الكبار أصبحوا يعيشون اللحظة فقط، ولا يمتلكون النضج النفسي الكافي للتربية، فيعجزون عن التوصل إلى قرار صحيح، وبالتالي لا يملكون القدرة على تعليم الطفل كيفية الربط بين الأحداث الحالية مع الأحداث الماضية، وما يتوقع حدوثه في المستقبل.

ويرى فينترهوف أن كل المجتمعات التي تدمن الإنترنت، تعيش اللحظة الحالية فقط، وهو ما ينعكس على خياراتها السياسية، ومختلف جوانب حياتها، لافتقاد أفرادها النضج النفسي، وهو الأمر الذي يجب أن تسعى المدارس بالتعاون مع أولياء الأمور إلى تصحيحه، وقال إن الصبي البالغ من العمر 12 عاماً، يتبنى أفكار والديه كما هي، ولا يبدأ في الاستقلال برأيه قبل سن 14 أو 15 عاماً.

وحذر العالم النفسي أولياء الأمور من الاكتفاء بالتشجيع والإعجاب بكل ما يفعله الطفل أو الشاب، وكأنهم لا يقعون في أخطاء أبداً، ولا يحتاجون إلى تحمل عواقب أخطائهم، وقال إن الأطفال بحاجة إلى مساعدة الوالدين، مهما كانت معدلات ذكائهم مرتفعة، لأن القضية تتعلق بنقل خبرات الحياة، وطريقة التعامل مع مشكلاتها، وكيفية التأقلم مع المجتمع المحيط، بكل ما يسود فيه من مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد وثقافة، وهي أمور لا يمكن اكتسابها من الحاسب.

كل المطلوب هو أن يعود الأب والأم للقيام بدورهما الأساس في التربية، وليس أن تتحول الأسرة إلى مجموعة شركاء متساوين، ليس بينهم كبير أو راع، يتخذ قراراً، ويتحمل المسؤولية عن رعيته.

ولأن كلتا الطريقتين أثبتت أنها قاصرة بمفردها على احتواء كل التغيرات السريعة والمذهلة التي تحدث بالعالم بسرعة تنافس سرعة البرق فإن النظام التربوي أصبح بحاجة لإيجاد طريقة محايدة تتجاوز سلبيات كل مدرسة وتقف عند إيجابياتها، ومنها تنطلق لتكون من المرونة، بحيث تحفظ لشركة الأسرة القابضة هيبتها ومكانتها في اتخاذ القرار للمصلحة العامة، في الوقت الذي تستفيد فيه من خبرات المؤسسة التربوية الحديثة في احتواء مفرزات التغير الاقتصادي والمادي والاجتماعي ومتغيرات الحياة ككل، وتأثيرها في الأبناء.

زيادة وخصومات للمتقاعدين!!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 8 رجب 1438هـ - 5 إبريل 2017م
http://www.al-madina.com/article/517416

عبدالله الجميلي

رَفَعَت (الجمعيَّةُ الوطنيَّةُ للمتقاعدين) طلبًا للجهات العُليا، بإعفاء المتقاعدين من الرسوم الحكوميَّة المختلفة، التي فُرِضَت أخيرًا، كما تواصلت مع البنوك الوطنيَّة للحصول على إعفاءات بشكلٍ جزئيّ من القروض.

*هذا ما أكَّده مديرُ فرع الجمعيَّة بالمنطقة الشرقيَّة (الأستاذ محمد القرناس)، خلال مشاركته في (دورة المقبلين والمقبلات على التقاعد)، التي نظَّمتها الجمعيَّةُ قبل أيام في الغرفة التجاريَّة الصناعيَّة في المنطقة.

*وأضاف بأنَّ (جمعيَّة المتقاعدين) حريصةٌ على الأوضاع الحقوقيَّة، والصحيَّة، والاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة، والترفيهيَّة لأعضائها، ومن ذلك: بحثها مع الجهات ذات العلاقة عن زيادة سنويَّة لمعاشاتهم، تتناسب مع المتغيِّرات الاقتصاديَّة، وكذا المطالبة بانضمام (3 أعضاء من المتقاعدين) في التأمينات الاجتماعيَّة ومصلحة التقاعد؛ ليكون صوتهم حاضرًا هناك.

*وأشَار (الأستاذ القِرناس) بأنَّ الجمعيَّة تحاولُ التفاهم مع المؤسَّسة العامَّة للسكك الحديديَّة، والخطوط السعوديَّة، ومختلف وسائل المواصلات الحكوميَّة للحصول على خصومات للمتقاعدين، كما أوضح بأنَّهم في الجمعيَّة بصدد إطلاق منصَّة إلكترونيَّة تضمُّ قاعدة بيانات للمتقاعدين؛ لتقديم الاستشارات للشركات الراغبة في الإفادة من خبراتهم.

*وهنا (فئة المتقاعدين) قَدَّمت سنين عمرها، وعصارة جهدها، وصحتها لخدمة وطنها ومجتمعها؛ وبالتالي فهي بحاجة ماسَّة لتقدير ذلك معنويًّا وماديًّا، لاسيَّما وطائفة كبيرة من أفرادها تتأثَّر مَدخولاتهم الشهريَّة كثيرًا؛ بسبب التقاعد، وسقوط البدلات؛ ممَّا يُجبرهم على أن يكونوا من منسوبي طبقة الفقراء، وهنا تأتي رسالة ودور جمعيتهم في الدفاع عنهم، والبحث عن حقوقهم.

* لكن تجربتي مع الجمعيَّة، وقراءتي لكثير من تصريحات مسؤوليها تؤكِّد لي أنَّ معظمهم (مع التقدير) يطلقون (تصريحات إعلاميَّة)، لم تتحقق على أرض الواقع؛ لأنَّ عملهم يفتقد للخطط الواضحة، والجِدِّيَّة في السعي للوصول لمحطة تنفيذ ما يطرحون من عناوين ومبادرات؛ ولذلك لا عجب من شكواهم من محدوديَّة أعضائها؛ فهل تُغَيِّر (جمعيَّة المتقاعدين) من سياساتِها؟ وهل تنتقل من مرحلة التنظير إلى التطبيق؟ (فضلاً.. قولوا يَارَب).

مركز الأمم المتحدة الإقليمي بالدوحة يؤسس لقاعدة بيانات حقوقية

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 8 رجب 1438هـ - 5 إبريل 2017م
http://www.al-sharq.com/news/details/480914

تقرير: هديل صابر

المركز يجري مسحا عشوائيا للإعلاميين والحقوقيين لتقييم الأداء

إذكاء الوعي العام ونشر ثقافة حقوق الإنسان من أهم الأهداف

حقوق المرأة تتصدر قائمة أولويات عمل المركز

في إطار التخطيط الاستراتيجي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للسنوات الأربع القادمة (2018 إلى 2021)، يقوم مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية ومقره الدوحة، بتحديد أولويات عمله خلال نفس الفترة، بما في ذلك تقييم أنشطته السابقة لتحديد الدروس المستفادة ومواطن الضعف، حيث قام المركز بإرسال مسح لشريحة عشوائية من الناشطين الحقوقيين والعاملين في وسائل الإعلام، والعاملين في القطاع الشرطي، لرصد أرائهم حول أداء عمل المركز خلال الفترة الماضية والتي ترأسها الدكتور العبيد أحمد العبيد على مدار 5 سنوات فيما يرأس المركز حاليا جورج ابي الزلف.

وبرزت فكرة إنشاء مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في إطار اللقاء الإقليمي الثاني عشر لمنطقة آسيا والخاص بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والذي استضافته دولة قطر في مارس 2004، حيث رحبت لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة عام 2005 بفكرة وإنشاء المركز، وفي خطوة لاحقة أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار بتبني فكرة تأسيس المركز، ورحبت بمبادرة دولة قطر لاستضافة المركز، بحيث يعمل تحت الإشراف المباشر لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأشار القرار إلى تفويض المركز بتنظيم أنشطة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك دعم الجهود لحماية وتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان في الإقليم بالتعاون مع الحكومات، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة المتخصصة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

قاعدة بيانات للنشطاء والمؤسسات

ويسعى مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق الذي افتتح مكتبه رسميا عام 2009 في مدينة الدوحة، إلى إذكاء الوعي العام ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال بناء القدرات وتطوير المهارات وإصدار الموارد المتخصصة اللازمة لتعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان وضمان احترامها، وفي سبيل ذلك يعمل المركز مع مختلف الشركاء من مؤسسات حكومية وأهلية ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، حيث يعمل المركز على تطوير نظام معلومات إلكتروني متطور ومتاح للجميع، ويوفر موارد متنوعة ومتخصصة في مجال حقوق الإنسان، وقاعدة بيانات للمؤسسات الفاعلة في هذا المجال، والخبراء المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطق.

وسيوفر نظام المعلومات فرصا متساوية لكافة المهتمين بالتقدم بطلب الانضمام والمشاركة في فعاليات المركز وبرامجه التدريبية، إلى جانب تنظيم برامج تدريبية وتعليمية دورية تلبي احتياجات المؤسسات والعاملين في مجال حقوق الإنسان وتستجيب لتحديات حقوق الإنسان في المنطقة والواقع المتغير، العمل على إعداد وتطوير الموارد والأدلة التدريبية والمناهج التعليمية لمختلف المستويات في مختلف المجالات والتخصصات المرتبطة بحقوق الإنسان وجعلها متاحة

للجميع، تنظيم ندوات ومؤتمرات وورش عمل متخصصة بمشاركة نخبة من الخبراء والمختصين لمناقشة تحديات حقوق الإنسان في المنطقة وسبل معالجتها، والقيام بنشر مخرجات هذه اللقاءات وجعلها متاحة للجميع.
بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الإقليميين لتعزيز الوفاء بالالتزامات الدولية والوطنية والإقليمية في إعمال حقوق الإنسان، تطوير الأنشطة ذات الصلة بالتدريب والتوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية كجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربي واتحاد دول المغرب العربي، توفير التدريب وبناء القدرات للعاملين في وكالات الأمم المتحدة العاملة على المستويين القطري والإقليمي.
آليات العمل
ويستند المركز في عمله إلى آليات تتلخص في بناء شراكات فعالة مع مختلف الجهات التي تتقاطع في رؤيتها وبرامجها مع رؤية المركز وبرامجه، إذ إنَّ ليس من أهداف المركز إعادة إنتاج ما هو قائم أو تكرار ما هو موجود، إنما تكمن أهمية وجوده في قدرته على خلق وبناء علاقات متينة ذات أثر على المدى البعيد تسهم في الارتقاء بواقع حقوق الإنسان في المنطقة، التنسيق والتشبيك وخلق منصات تسهم في إعطاء زخم قوي لحركة حقوق الإنسان في المنطقة وتعزز قدرتها على التأثير وتوحدها خلف نفس القيم والمبادئ والتوجهات التي تنادي بصون كرامة الإنسان وحماية حقوقه بدون أي شكل من أشكال التمييز، إيلاء أهمية خاصة لحقوق المرأة في المساواة والمشاركة السياسية ومكافحة كافة أشكال التمييز والإقصاء والعنف الذي يمارس ضدها وذلك في كافة البرامج التي ينفذها المركز.
ذا بالإضافة إلى تطوير خطط وبرامج عمل المركز وتنفيذها وتقييمها بطريقة تشاركية مبنية على أسس عملية ومهنية في تقصي الاحتياجات والاستجابة للتحديات بشفافية عالية لضمان إحداث الأثر المطلوب لعمل المركز على المدى المتوسط والبعيد، ولهذا يتطلع المركز إلى تعزيز أواصر العلاقة والتعاون مع كافة المؤسسات والجهات التي تؤمن بقيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان وتلتزم بمبادئ الحياد والاستقلال والشفافية وضد التمييز.
انتهاكات حقوق الإنسان
وتجدر الإشارة إلى أن رسالة المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعمل على حماية جميع حقوق الإنسان من خلال إعطاء الأولوية لمعالجة أشد أنواع الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان، والتركيز على المعرضين للخطر والشديدي التأثر على مختلف الأصعدة، إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما تعمل المفوضية مع الحكومات والهيئات التشريعية والمحاكم والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظومة الأمم المتحدة لتنمية وتعزيز القدرات وبصفة خاصة على المستوى الوطني فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان ووفقا للمعايير الدولية.

كاريكاتير

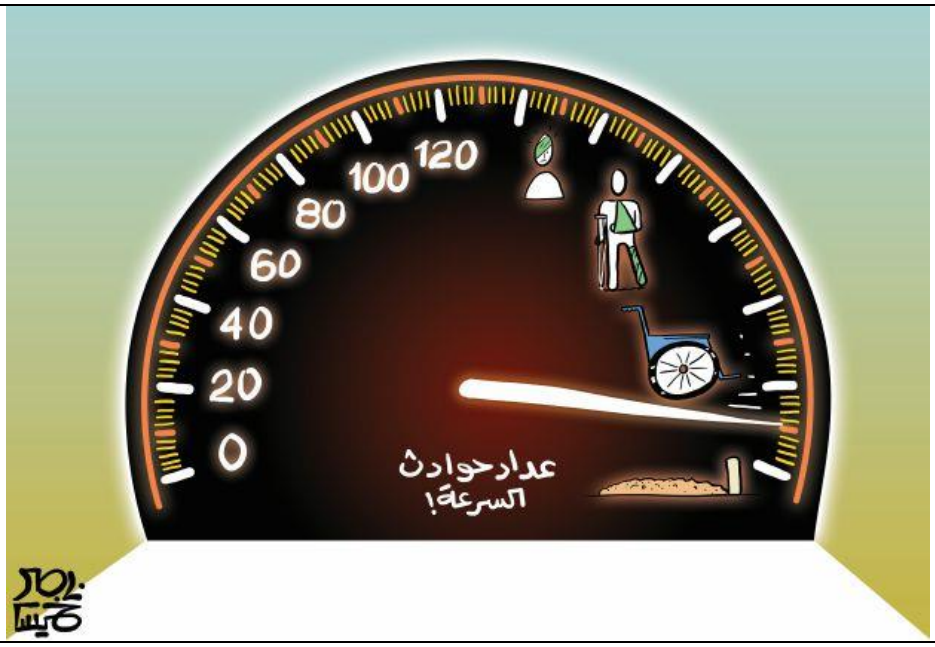

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 8 رجب 1438هـ - 5 إبريل 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/21129499

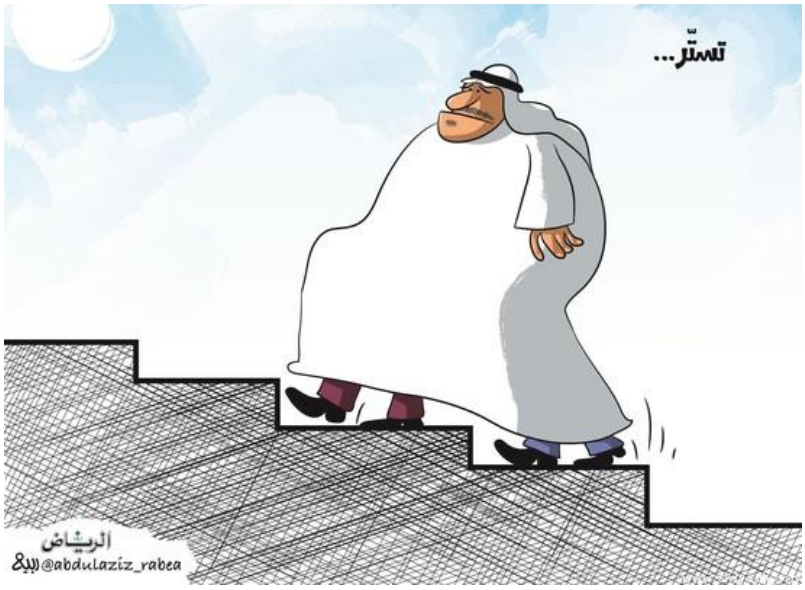

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 8 رجب 1438هـ - 5 إبريل 2017م

www.alriyadh.com/comic/